Kirkuk University Journal of Humanities Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية
https://kujhs.uokirkuk.edu.iq/

Economic interests and their impact on Iraqi-Turkish relations under the rule of the Justice and Development Party 2002-2012

Dr. Alaa Matar Sayyad
University of Kirkuk
College of Education for Girls
Department of History
alaamotar@uokirkuk.edu.iq/

تاريخ الارسال 5-11-2024	تاريخ التعديل 24-11-2024	تاريخ القبول : 25-11-2024

Abstract

The research aimed to show the economic interests between Iraq and Turkey, which expanded significantly after 2003, especially during the era of the Justice and Development Party, through economic projects between the two countries, especially the reconstruction process that Iraq is going through after the destruction that occurred as a result of the regime's policies before 2003. Iraq is considered an economic and investment dimension for Turkey, and Turkey is looking forward to playing an important role through the entry of Turkish companies into Iraq. Iraq has a great influence on the Turkish economy, which made the Iraqi and Turkish parties conclude important strategic agreements in various fields. The research relied on the descriptive analytical approach, then reached a set of results, the most important of which is that Turkey, like other countries, seeks to obtain markets, and it has continued to look forward to a position in the European market and the European Union, as well as to strengthen its presence in Arab markets, including the Iraqi market, which has become an important part of the future Turkish economic awareness, because it is a large market, and has a consumerist tendency, as the modern tendency to consume in Iraq is high, and this represents an attractive factor for the Turkish business community.

Keywords: Economic interests - Iraq - Turkey - Justice and Development Party.

المصالح الاقتصادية وأثرها على العلاقات العراقية والتركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (2002 . 2012)

م. د. علاء مطر صياد*

جامعة كركوك

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

alaamotar@uokirkuk.edu.iq/

الملخص

هدف البحث إلى بيان المصالح الاقتصادية بين العراق وتركيا والتي اتسعت بشكل كبير بعد ٢٠٠٣ وبالأخص في عهد حزب العدالة والتنمية وذلك من خلال المشاريع الاقتصادية بين البلدين، لاسيما حالة الإعمار التي يمر بها العراق بعد الدمار الذي حل به نتيجة السياسات للنظام قبل ٢٠٠٣، ويعتبر العراق بالنسبة إلى تركيا بعداً اقتصادياً واستثمارياً، وتتطلع تركياً لتمثيل دور مهم من خلال دخول الشركات التركية العراق، وللعراق تأثير كبير في الاقتصاد التركي ما جعل الطرفين العراقي والتركي يعقدان اتفاقيات استراتيجية مهمة في مختلف المجالات، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ثم توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها تسعى تركيا كغيرها من الدول للحصول على الأسواق وهي ما برحت تتطلع إلى مكانة في السوق الأوربية والاتحاد الأوربي، وكذلك الى تعزيز وجودها في الأسواق العربية، ومنها السوق العراقية التي باتت تشكل جزءاً مهماً في الإدراك التركي الاقتصادي المستقبلي، لأنها سوق واسعة، وذات نزعة استهلاكية إذ إن الميل الحدي للاستهلاك في العراق مرتفع، وهذا يمثل عامل جذب لمجتمع الأعمال التركي.

الكلمات الافتتاحية: المصالح الاقتصادية– العراق– تركيا– حزب العدالة والتنمية.

المقدمة

* **جامعة كركوك/كلية التربية للبنات/ قسم التاريخ**

إن عالم اليوم تحكمه معطيات جديدة من العلاقات الاقتصادية، تعتمد في قوتها وتأثيرها على الدينامية والحيوية، ومادام العالم يتحول إلى سوق عالمية كبرى من دون حدود، فأن العوامل الاقتصادية المقترنة بالإمكانات التاريخية والثقافية والسياسية لبلد ما، تسهم في تَشكُل الدور الذي سيؤديه، وفي خضم التطورات التي شهدها العراق وتركيا في مطلع القرن الحادي والعشرين في ظل الأحادية القطبية التي تمثلت بالهيمنة الأمريكية، وما تركته تداعيات العولمة الاقتصادية، فأن تركيا تتطلع إلى أن تصبح قوة اقتصادية وسياسية رائدة في المنطقة، يكون لها دوراً محورياً، بفضل ما تمتلكه من إمكانات اقتصادية وصناعية وفنية، وما لديها من خصائص وظروف طبيعية وجغرافية.

وفي الوقت الذي استطاع فيه الاقتصاد التركي الذي ظل يواجه العديد من الأزمات الاقتصادية خلال القرن الماضي، إلا أنه استطاع عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي واختيار المداخل الاستراتيجية المناسبة لتجاوز أوضاعه آنذاك، وانطلق السير باتجاه النهوض الاقتصادي، حتى بات الاقتصاد التركي ضمن أكبر (20) اقتصاد في العالم، عن طريق تحقيقه لمعدلات نمو يعتد بها، وارتفاع القدرات التنافسية للسلع التركية في الأسواق العالمية، وارتفاع متوسط الدخل الفردي فيه مقارنة بالدول المجاورة، في حين كان يواجه الاقتصاد العراقي، تحديات كثيرة منها، عدم القدرة على تحفيز الاستثمار سواء الداخلي منه أم الخارجي، وضعف شديد في البنى التحتية، والتدهور الشديد في القطاعات الإنتاجية نتيجة الدمار الذي أصابها، ونتيجة الحرب والاحتلال أو بسبب التخلف التكنولوجي، وتدني مستويات العاملين من الناحية الفنية والمعيشية، وارتفاع نسب البطالة والفقر.

المبحث الأول: تأثير التغيير السياسي على الواقع الاقتصادي في العراق

إن أبرز مرتكزات الواقع السياسي الجديد هو التعددية السياسية، التي أريد لها أن تكون ممثلة لكل أطياف اللون العراقي وكل انتماءاته، وعلى الرغم من مضي عقد من الزمن على التغيير الذي تم في العام (2003)، وما أشره الواقع السياسي من بروز لتحول نوعي في طريقة التعاطي مع السلطة، فلم تعد السلطة سلطة فرد واحد، أو سلطة حزب واحد، إنما تعددت مفردات القائمين على السلطة، لتشمل معظم أطياف الشعب العراقي.

المطلب الأول: احتلال العراق

أولاً: التغيير البنيوي للنظام السياسي

عانى العراق قبل عام (2003) نوعاً من الشمولية في الحياة السياسية، عبر سيطرة الفكرة والحزب والفرد الواحد، وبعد الاحتلال سعت الولايات المتحدة والقوى السياسية العراقية التي تنفذت في الشأن العراقي، إلى اعتماد مسار جديد في بناء الدولة قائم على بناء دولة ديمقراطية فدرالية متعددة، وإن العراق لم يبلور بعد نظاماً سياسياً يمكن أن يؤمن تعريفاً واضحاً لمصلحة العراق (عطوان، 2007، ص 151).

ويمكن القول إن ملامح النظام السياسي ومؤسساته، ارتسمت من خلال قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، التي امتدت من (30 حزيران 2004) حتى قيام حكومة عراقية منتخبة في ظل الدستور الدائم لعام (2005)، وإن صياغة دستور عام (2005) كان من المهام العسيرة التي واجهتها الجمعية الوطنية، والتي أخذت على عاتقها اختيار الجمعية التأسيسية لكتابة مسودة الدستور، ولقد تناول الدستور الدائم لعام (2005) الكثير من التفاصيل، وأغرق في الجزيئات وأحجم عن بعض الضروريات، فالكثير من المواد الدستورية الواردة، تحتاج إلى وقفة للمناقشة من حيث المباني والمعاني (محسن، 2009، ص2).

وشهد العراق أول حكومة عراقية منتخبة في عام (2006)، بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة نوري المالكي، وحصلت هذه الحكومة على قاعدة شعبية واسعة في الداخل، وواجهت الكثير من المشاكل والأزمات، لاسيما بعد مقاطعة عدد من الوزراء أعمال الحكومة في (2007)، وانسحاب كتل سياسية من تشكيل الحكومة التوافقية بعد مطالبتها بصلاحيات أكبر في صنع القرار (النعيمي، 2004، ص 26).

ومن أهم المشكلات التي أتسمت بها الممارسة السياسية في النظام السياسي العراقي الجديد، إن المؤسسات السياسية في البلاد لا تعتمد التراتبية التي أقرها الدستور، فمن المفترض أن الوزراء يخضعون إلى مجلس الوزراء لتنفيذ سياسة الحكومة، إلا أن واقع الممارسة الحقيقية أثبت إن الوزراء يرتبطون بالمرجعيات التي

أوصلتهم وهي الحزب أو الكتلة، ويرجع ذلك إلى المحاصصة الطائفية والعرقية التي حكمت العراق منذ (2003)، ولا يمكن توزيع المقاعد الوزارية إلا في ظل توافقات سياسية، وليس لرئيس الوزراء اختيار وزراء حكومته، أو حتى أقالتها من دون البرلمان، وهذا ما أدى إلى ضعف الأداء الحكومي عامة، وعدم سيطرة الحكومة على وزرائها بشكل خاص، وحتى في الشأن الخارجي نجد اعتماد المحاصصة في اختيار البعثات الدبلوماسية، وهذا ما ظهر عند اعتماد آخر القوائم للبعثات الدبلوماسية أواخر العام (2009)، وكل ذلك أدى لإضعاف مؤسسات الدولة وتفككها عن طريق سيطرة سياسة المحاصصة في توزيع مواقع وموارد السلطة داخل النظام السياسي، ولم يعد هناك مظاهر للعمل المؤسساتي، بما يحافظ على العلاقة التواصلية والتكاملية بين مفاصل ومؤسسات الدولة (وبهنان، 2007، ص 45).

وعليه فأن التغيير السياسي الذي حدث في العراق باعتماد التدخل العسكري الخارجي وفقاً لأجندة أمريكية، قد أحدث انقلاباً في الكثير من الموازين التي قام عليها النظام السياسي العراقي وسياسته الداخلية لعقود طويلة، فهو لم يحطم الاحتكار السياسي للسلطة من نخبة معينة أو حزب معين، ويعيد تنظيم الحياة السياسية للسير على وفق أطر قانونية دستورية، بما يعكس التطبيق الفعلي للممارسة السياسية ذات الطابع الليبرالي، بما يتوافق مع ما هو معتمد لتنظيم الحياة السياسية في المجتمعات الحديثة، ولم تكن كافية لاحتواء واستيعاب مشكلة التعددية الأثنية والطائفية، بل أنها تحولت بمرور الوقت إلى أزمة بنيوية تضرب هيكل النظام السياسي برمته، ليس بسبب في وجودها، بل بسبب نمط التعاطي معها (العزاوي وآخرون، 2013، ص 22).

وما بين عامي (2008– 2010) بدت تطفوا بعض التطورات الإيجابية على الأقل في الخطاب السياسي المعلن للقوى القابضة على السلطة، وكان مؤملاً أن التجاذبات وتوافر الخبرة في المعترك السياسي، قد وفرت الفرصة لاستهلاك هذه المرحلة لفرصتها التاريخية صوب إعادة بناء الدولة والعملية السياسية، على أسس

ممكنة تساهم في غذ السير باتجاه البناء وإعادة الإعمار ورفع المعاناة، التي طالت الشعب على خلفية عقود من المشكلات المتراوحة ما بين الحصار وفقدان الأمن الإنساني والعنف والحرمان، ساند كل هذه التوجهات الرغبة بإرساء أسس تتجاوز الاختلالات التي انتابت لب العملية السياسية، التي جرى إرساءها بمتغير خارجي (الاحتلال الأمريكي)، إلا أن طبيعة الأوضاع التي تلف البلد ومحيطه الإقليمي تركت بصماتها على الأوضاع القائمة في العراق، مما وفر مساحة إضافية لاستمرار تلكم الاختلالات، بجانب عدم جدية القوى السياسية بمجملها في البحث الحقيقي عن حلول ناجعة تحت معطى الوطن، بل ما وسمها هو تغليب مصالحها القومية أو الفئوية أو المناطقية ... الخ، ولم تنجز الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من شهر آذار (2010)، فرصة رسم ملامح جديدة للوضع السياسي وايقاف تدهور عموم التفاعلات في الداخل العراقي (أمين، 2011، ص41).

ويرى الباحث إن التدافع المصالحي للاستحواذ على منافع السلطة ومكاسبها، أوصلت العملية السياسية في العراق إلى حالة الانسداد التام في اكثر من محطة، اضطرت الراعي الأمريكي التدخل لتحقيق الانفراج فيها، ومصداقاً لذلك تعطل قدرة الفرقاء السياسيين على التوافق حول تشكيل الحكومات المتعاقبة، نتيجة الخلافات الحادة حول حصص وأدوار كل منهم فيها، وأن المعضلة السياسية في العراق لا ترتبط في أسبابها بمتغيرات داخلية فحسب، وإنما هي ذات صلة وثيقة بالدور المناوئ للمشروع الأمريكي في العراق، وسعيها إلى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزيد من التورط العسكري والسياسي في العراق.

ثانياً: التحول نحو الحرية الاقتصادية (اقتصاد السوق)

كان لحالة التحول السياسي في العراق أن تؤدي إلى تغيير في النظام الاقتصادي، وبالاتجاه نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي تطلب إقامة وعقد العديد من ورشات العمل، والتي ضمت الكثير من المختصين في المجالات الاقتصادية عن طريق الاجتماعات المشتركة مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، بغية وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي على غرار ما حصل في الكثير من الدول النامية (مصر، والأردن، والمغرب، ودول أوربا الشرقية) (مجيد، 2012، ص 246).

لقد أدخل الاحتلال الأمريكي الاقتصاد العراقي في تحديات جديدة، نشأت في معظمها عن التحول القسري نحو اقتصاد السوق، الذي جرى بإرادة قوى الاحتلال ومباركتها، والذي تزامن مع فوضى التغيير وفقدان الأمن، إن الاحتلال ترك إرثاً ثقيلاً ينبغي التعامل معه، وتبيان الآثار المباشرة وغير المباشرة الفعلية والمحتملة منه على واقع الاقتصاد العراقي، وإن الاقتصاد العراقي ظل رهناً بالفلسفة العامة للدولة وتوجهاتها، والتي لم تكن تستند في الأغلب إلى أسس ثابتة في توجيه الاقتصاد، وجاءت الحاجة إلى عمليات جذرية لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي على وفق الطروحات الرأسمالية الغربية، وتجسدت بالإجراءات التي تدعو إلى أتباع سياسة الخصخصة، والتي تمثل بنقل ملكية المشروعات الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص (النصراوي، 2015، ص 33).

إن ما يواجه الاقتصاد العراقي من مشكلات، إنما نتجت عن طبيعة قرارات سلطة الاحتلال، التي سعت إلى الإطاحة بكل ممكنات القوة الاقتصادية في قطاعاته ولاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي، من دون أي اعتبار للمرحلة التي يشهدها وهي مرحلة انتقالية، إذ تم إغراق السوق العراقي بمختلف البضائع بغية شل الجزء الحقيقي منه، وعليه لا تنطبق الصورة المرتبكة للاقتصاد العراقي الآن، لا من بعيد ولا من قريب مع صورة اقتصاد السوق، فالقطاع الخاص وبعد مرور ما يقارب عقداً من الزمن على تصنيف الاقتصاد

العراقي، بأنه اقتصاد سوق، وعلى الرغم من إقرار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006)، لم ينشط إلا في قطاع التجارة جرياً وراء حافز الربح الكبير، فساهم في ظاهرة الإغراق التي أطاحت بالمتبقي من الطاقات الإنتاجية المتواضعة، والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد وحماية المستهلك العراقي، مازالت معطلة مثل قانون النفط والغاز، وقانون المنافسة والاحتكار، وقانون حماية المستهلك (الجابري، 2021، ص 149).

إما في الدستور العراقي الحالي لا نجد تصوراً واضحاً لفلسفة الدولة من ضمنها الفلسفة الاقتصادية، فالقيادات السياسية تمكنت من تشكيل سلطة للحكم في غياب معايير الدولة، وقد انسحبت هذه الإشكالية على الفلسفة الاقتصادية للدولة، إذْ تفصح المادة (25) عن طبيعة النظام الاقتصادي الجديدة في العراق، إذ نصت على أن: (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراق وفق على أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)، وهو ما يعني ضمناً تهيئة أسس الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، وأن المادة (26) والتي نصت على أن (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون)، وشددت المادة (27) على حرمة وحماية الأموال العامة وأملاك الدولة وعالجت المادة (28) موضوع الضرائب (النجفي، 2004، ص 96).

ولخصوصية وأهمية قطاع النفط والغاز، فقد أفرد له الدستور العراقي ثلاث مواد وهي المادة (111)، والتي تنص على (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات)، والمادة (112)، والتي ركزت على (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج...) ينظر المادة (112)، وكذلك ينظر المادة (115) التي عالجت موضوع إدارة الموارد النفطية، وبالنظر إلى وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية (2005– 2007)، تتضح الرغبة بالتحول الفعلي التدريجي للقطاع الخاص في العراق، عن طريق تبني

استراتيجية تنموية اقتصادية طويلة الأمد، ترمي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وترسيخ القاعدة الإنتاجية والتنوع الاقتصادي (النعمة، 2005، ص 17).

إن تحليل بنية الاقتصاد العراقي، تكشف عن أنه متمحور حول إنتاج وتصدير النفط الخام، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد إلى اقتصادين منفصلين ومتمايزين، **الأول** حديث يضم النفط ومشروعاته، و**الثاني** متخلف يضم بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وتنعكس هذه الظاهرة على الاقتصاد لجهة عدم التنوع في الإنتاج، وعدم قدرته على إشباع الطلب المحلي التزايد من مختلف أنواع السلع والخدمات، وهذا ما يسمى الظاهرة الاقتصادية التي تشير إليها هي "**لعنة الموارد** "أو "**مرض الهولندا**"، فلعنة الموارد هي ظاهرة اقتصادية تحدث عندما يؤدي الاعتماد الكبير على قطاع معين مثل النفط إلى تدهور اقتصادي في الدول التي تعتمد عليه بشكل مفرط، في هذه الحالة، إذا تعرض قطاع النفط لأزمة مثل انخفاض الأسعار أو تدمير البنية التحتية الخاصة به، فإن القطاعات الأخرى التي تعتمد على النفط تتأثر بشدة، مما يؤدي إلى انكماش الاقتصاد العام وفقدان التنوع الاقتصادي، أما "**مرض الهولندا** فهو مصطلح اقتصادي يشير إلى الوضع الذي يحدث عندما يؤدي اكتشاف أو زيادة في صادرات الموارد الطبيعية (مثل النفط) إلى ارتفاع غير مستدام في قيمة العملة المحلية، مما يجعل الصادرات الأخرى من قطاعات أخرى (مثل الزراعة والصناعة) أقل قدرة على التنافس في الأسواق الدولية، ويؤدي ذلك إلى تدهور القطاعات غير النفطية، ويعتبر الاعتماد المفرط في العراق على النفط أحد أسباب التحديات الاقتصادية التي يواجهها، حيث أن انخفاض أسعار النفط أو تدمير البنية التحتية لهذا القطاع يؤدي إلى تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد بشكل عام (الدوسكي، 2022، ص 199)

ولابد من التعرض إلى حال القطاعات الاقتصادية من أجل الوقوف على الأعباء الإجمالية:

1. **القطاع الزراعي:** وتتميز الزراعة العراقية بكونها تستند إلى مقومات طبيعية وبشرية مهمة، كما تعتمد الزراعة على نحو ثلث القوى العاملة ذات التأهيل الملائم للزراعة التقليدية، أما خلال سنوات الاحتلال، فقد تعرض القطاع الزراعي للتدمير والإهمال، وذلك تحت تأثير سياسة الاستيراد غير المبرر للسلع الزراعية والغذائية والتردي في الأوضاع الأمنية، والتوجه الحكومي نحو تمويل الأجهزة الأمنية على حساب الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم الشعور بالإحباط وإهمال الأراضي الزراعية، فضلاً عن النقص الكبير في متطلبات العمليات الزراعية، وارتفاع ملوحة الأرض مما جعل هذ القطاع يقف عائقاً أمام عجلة التنمية الاقتصادية (كاظم، 2011، ص45).

2. **القطاع الصناعي:** في حين واجه القطاع الصناعي هو الآخر الكثير من المشاكل التي تركتها سياسات التصنيع الخاطئة، والتي أفضت إلى قطاع صناعي متآكل، فلم يتمكن من النهوض بالعبء الاقتصادي قبل (2003)، ولذلك اضطرت الحكومة حالياً إلى تقديم الدعم للمشروعات الصناعية القائمة بمقداره (1,194) مليار دولار سنوياً (كاظم، 2013، ص42).

3. **قطاعات البنية التحتية:** يشمل هذا القطاع المجالات كافة التي تشكل عصب الحياة، فمنذ بداية التسعينيات عانى هذا القطاع من نقص شديد في إنتاجية الطاقة الكهربائية، وفي أداء منظومات النقل والتوزيع، ومن أجل رفع الإنتاجية ينبغي إضافة قدرات توليدية جديدة مع تأهيل وتوسيع وتحسين شبكات النقل والتوزيع، أمَّا فيما يخص قطاع النقل والمواصلات، فقد سجل هذا القطاع انخفاضات مستمرة في أثناء المدة (2004- 2007)، لكنه ارتفع بنسبة غير مسبوقة بلغت (49%) في عام (2008) (علاء الدين وطه، 2010، ص 24).

حيث تفاوتت حاجة العراق الفعلية من الطاقة الكهربائية بين السنوات 2002 و2012 بشكل كبير بسبب عدة عوامل تشمل الأوضاع الأمنية والسياسية، إضافة إلى النمو السكاني والاقتصادي، فيما يلي لمحة عن احتياجات العراق للطاقة خلال هذه الفترة: (سلطان، 2014، ص 69).

- ففي عام 2002 قبل الغزو الأمريكي في عام 2003، كانت القدرة الكهربائية في العراق محدودة، حيث كان النظام الكهربائي يعاني من مشاكل كبيرة بسبب العقوبات والحروب المتتالية، وكانت الحاجة الفعلية للطاقة الكهربائية تتراوح حول 7,000 إلى 8,000 ميجاوات في اليوم.
- من 2003 حتى 2007 بعد سقوط النظام العراقي في عام 2003، شهد العراق تدميرًا للبنية التحتية الكهربائية، حيث أدت أعمال العنف والهجمات على محطات الكهرباء إلى تدهور كبير في الخدمة، وكانت الاحتياجات تصل إلى 10,000 ميجاوات في اليوم، لكن الإنتاج الفعلي كان أقل من 5,000 ميجاوات، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء لفترات طويلة.
- من 2008 حتى 2010 في هذه الفترة بدأت الحكومة العراقية في استعادة بعض البنية التحتية الكهربائية من خلال مشاريع إعادة بناء وتحسين الشبكة، ووصلت الحاجة الفعلية للطاقة في هذه الفترة إلى ما يقارب 12,000 ميجاوات، في حين كان الإنتاج الفعلي يتراوح بين 6,000 إلى 7,000 ميجاوات، مما أدى إلى استمرار الانقطاعات.
- بحلول عام 2011 حتى عام 2012 كان العراق يواجه احتياجًا متزايدًا للطاقة بسبب النمو السكاني والاقتصادي، كانت الحاجة إلى الكهرباء تقدر بحوالي 15,000 ميجاوات يوميًا، بينما كان الإنتاج الفعلي في بعض الأحيان يصل إلى حوالي 7,000 ميجاوات فقط، مما استمر في فرض تحديات كبيرة على قطاع الكهرباء.

4. **القطاع النفطي:** في الحقيقة أن العراق يمتلك وبحسب التقديرات (150) مليار برميل من النفط كاحتياطي، وهناك احتمال وجود كميات أخرى غير مكتشفة، وفي عام (2002) وصل الإنتاج إلى (2,6) مليون برميل باليوم، إلا أنه بعد حرب (2003) تدنى الإنتاج حتى وصل في شهر مايس من عام (2005) الى (1,9) مليون برميل باليوم، وبسبب الحروب والحصار والتدمير ونتيجة لضعف الإمكانيات التي تطلب تخصيصات استثمارية ضخمة ، لذا اصبح الوضع الاقتصادي الهش في العراق احدى مكامن الضعف الجيبولتيكية،وذلك نتيجة اعتماده على الاقتصاد الاحادي، الذي يعتمد كلياً على القطاع النفطي.(علاء الدين وطه، 2010، ص 25 ؛البوتاني والدلوي ،2023 ، ص 87).

5. الديون الخارجية: تقدر الديون الخارجية بحدود (129,5) مليار دولار، وقد قامت الحكومة العراقية بعقد اتفاقيات مع نادي باريس وصندوق النقد الدولي لغرض تسوية تلك الديون، ومن المتوقع قيام العراق باستكمال التعهد مع صندوق النقد الدولي بإجراء إصلاحات اقتصادية (علاء الدين وطه، 2010، ص 26).

ويتضح من الجداول التالية تقديرات الديون العراقية في الفترة من 2002 حتى 2012، مع مراعاة أنها تتضمن ديونًا قديمة تم تخفيضها أو إعادة هيكلتها في بعض الأحيان، وكذلك الديون الجديدة التي تراكمت بعد الغزو في 2003: (الخيكاني، 2023، ص 67-68)

أولا: الديون العراقية في عام 2002 (قبل الغزو):

المصدر	المبلغ التقديري	نوع الدين
حروب سابقة، عقوبات، قروض دولية	120–130مليار دولار	ديون خارجية (عامة)
السعودية، الكويت، الإمارات	25مليار دولار	ديون لدول الخليج العربي
ديون على الشركات والبنوك الدولية	تقديرات غير دقيقة	ديون للنظام السابق

ثانيا: الديون بعد الغزو الأمريكي (2003 – 2004).

المصدر	المبلغ التقديري	نوع الدين
تشمل الديون الموروثة من النظام السابق	120مليار دولار	ديون دولة العراق السابقة
قروض قديمة ومطالبات جديدة	10مليار دولار	ديون مستحقة للبنك الدولي
ديون مستحقة لدول غربية وعربية	25مليار – 30 دولار	ديون لدول أخرى (العالمية)

ثالثا: التخفيضات والاتفاقيات مع نادي باريس (2004 – 2005)

المصدر	المبلغ التقديري	نوع الدين
اتفاقية مع مجموعة الدول الكبرى	80%من الديون الخارجية	تخفيض الديون من نادي باريس
بعد عملية التخفيض من 120 مليار دولار	25مليار – 30 دولار	ديون العراق المستحقة بعد التخفيض
تخفيضات كبيرة على الديون	10مليار – 12 دولار	ديون الكويت والسعودية

رابعا: ديون العراق في الفترة من (2006 – 2012)

المصدر	المبلغ التقديري	نوع الدين
قروض لإعادة الإعمار والتنمية	3 – 2مليار دولار	ديون جديدة للبنك الدولي
قروض من دول متعددة ومنظمات دولية	10 – 5مليار دولار	ديون جديدة من دول أجنبية
ديون لدول الخليج العربي وبعض الدول العربية	20 – 15مليار دولار	ديون مستحقة لدول عربية

خامسا: التطورات في عام 2012:

المصدر	المبلغ التقديري	نوع الدين
تراكم ديون جديدة وديون قديمة تم تسويتها	حوالي 20 – 25 مليار دولار	ديون الدولة العراقية
ديون متبقية لدول الخليج	12مليار دولار	ديون مستحقة للدول العربية
ديون لدول ومؤسسات مالية دولية	حوالي 4 – 5 مليار دولار	ديون خارجية أخرى

ثالثاً: أثر الاستثمار المحلي والأجنبي على عملية التنمية في العراق

يسعى قانون الاستثمار في العراق رقم (13) لسنة (2006) إلى جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في البلد، وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج، كما أوصى القانون الجديد باتباع ما يدعى بـ(النافذة الواحدة) في تسلم طلبات الاستثمار، وفي هذا الجانب أكدت خطة التنمية الوطنية (2010)، على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء، من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلد، والذي قدرته

الخطة بحوالي (46%)، أو من حيث فرص العمل المتوقع استحداثها، وثم توزيع الأولويات الاستثمارية بإعطاء قطاعي النفط والكهرباء أسبقية متقدمة، باعتبار أن النفط هو الممول الأساس للموارد المالية لاستدامة التنمية، على الأقل في المدى المتوسط، كما تم إعطاء أولوية متقدمة لقطاعي الصناعة الزراعة (وزارة التخطيط، 2014، ص 15).

وتعد الاستثمارات الأجنبية سنداً مهماً للدول النامية، إذْ تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار، كما أنها تعمل على الحد من مشاكل عبء الديون الخارجية وخدمتها، وتسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول، وسجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر عام (2010) تراجعاً بنسبة (16,7%)، مقارنة بسنة (2009)، إذْ يمثل صافي الاستثمار الأجنبي الفرق بين الاستثمار المباشر للعراق في الخارج والاستثمار الأجنبي في داخل العراق، إما الأهداف المرجو تحقيقها من الاستثمارات الأجنبية في العراق: (شهوان، 2009، ص 23)

1. استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة الاستغلال الأمثل.
2. الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.
3. يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية فضلاً عن التكنلوجيا المتقدمة.
4. تحسين ميزان المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها.
5. ازيادة الإمكانيات التصديرية وتعزيز القدرات التنافسية في الأسواق الخارجية.
6. دعم العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول المتبقية

رابعاً: المحددات الرئيسة للتحول نحو اقتصاد السوق

1. **غياب الفلسفة الاقتصادية لاقتصاد مأزوم:** إن الأوضاع الاقتصادية لا تجري في فراغ، والواقع لا يأتي اعتسافاً، ففكر كل مرحلة تاريخية رهناً بالمترشح من هذا الواقع بجوانبه الاجتماعية والسياسية والثقافية، يرتبط بها وترتبط به، فإذا ما أريد تطوير الوضع الاقتصادي فأن ذلك يتطلب بالحتم تطوير الأوضاع كلها تبعاً لتنافذ التأثير فيما بينها، لذلك فأن اشتقاق فلسفة تنموية جديدة لا يمكن أن يكون بعيداً عن مجمل حركة المتغيرات الناظمة في المجتمع (المعموي وعبد صالح، 2011، ص 79)
2. **السياسات الاقتصادية:** من المعروف جيداً في الأوساط الاقتصادية أن السياسات الاقتصادية تأتي كنتاج أو تعبير عن الفلسفة الاقتصادية، وتستظل برؤيا واضحة لتحقيق مجموعة من الأهداف، تم اعتمادها لآجال محددة هذه السياسات تظل رهناً بمجموعة محددات وممكنات، في ضوء ما هو متاح من موارد وإمكانات، بجانب التحديات التي ترافق الزمن المقرر لتطبيق هذه السياسات، وهناك عدد من المشاكل يمكن إيجازها:

أ. **مشكلة العجز في الموازنة العامة للحكومة:** وجدت الحكومة صعوبة بالغة لتقدير احتياجاتها المالية للنفقات العامة، التي يراد لها أن تنخفض إلى مستويات يقلبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظل التفاهمات ما بين الحكومة وهذه المؤسسات وخطاب النوايا الذي قدمه العراق، والذي سيجبر الحكومات لاحقاً على اتخاذ إجراءات عملية في هذا الجانب، والتي من شأنها أن تبدأ سلسلة إفرازات سلبية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي ستنعكس على تأييد المواطنين للحكومة، من هذا نؤكد أن

الحكومة لن يكون بمقدورها خفض الإنفاق العام كما يريد الصندوق النقد الدولي (المعموي وعبد صالح، 2011، ص 80).

ب. **مشكلة التضخم وسعر صرف الدينار:** ومن أجل المحافظة على مستويات المعيشة للسكان لابد من إعادة النظر الشاملة بالعوامل المؤثرة والدافعة للتضخم، وفي أولويتها الكتلة النقدية التي لم يتم بشأنها إلا عملية إحصائها فقط، إذ لا زالت مستويات التضخم عالية، أن الأمر يتطلب خفض معدلات التضخم بشكل حقيقي، أن الاعتماد على سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي العراقي، لا يمكن الاستمرار فيه، وان السعي في تأجيلها على أمل أن تتوافر الإمكانات لذلك، يعد هروباً إلى الأمام (القريشي، 2011، ص1)

ت. **البطالة والفقر:** ساهمت القرارات المتخذة من سلطة الاحتلال بتفاقم مشكلة البطالة في العراق، وهذا لا يعني أن الاقتصاد لم يكن يعاني من كل أشكال البطالة الظاهرة منها والمقنعة لكن تسريح منتسبي الوزارات والجيش بشكل كامل قد ألقى مئات الآلاف في براثن البطالة، هذه الأعداد من العاطلين عن العمل من شأنها أن تصبح ينبوع المشكلات السياسية والاجتماعية وحتى الأمنية (الحافظ، 2005، ص4).

وتوضح الجداول التالية تقديرات معدلات البطالة في العراق خلال الفترة من 2002 إلى 2012: (الجناحي، 2021، ص449).

أولا: البطالة في العراق في عام 2002 (قبل الغزو)

المصدر	القيمة التقديرية	المؤشر
التقديرات قبل الغزو من منظمات دولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)	15–20%	نسبة البطالة
تقارير الأمم المتحدة	25–30%	البطالة بين الشباب
متأثرة بنقص الفرص الاقتصادية	أعلى من المتوسط	البطالة في المناطق الريفية

ثانيا: البطالة في العراق بعد الغزو (2003–2004):

المصدر	القيمة التقديرية	المؤشر
تقارير الأمم المتحدة ومنظمات اقتصادية دولية	27–30%	نسبة البطالة
تقارير البنك الدولي	+40%	البطالة بين الشباب
تأثر بشكل كبير بعد الغزو والتدمير	30–35%	البطالة في المناطق الريفية

ثالثا: البطالة في العراق في عام 2005

المصدر	القيمة التقديرية	المؤشر
تقديرات البنك الدولي ومنظمات أخرى	25–27%	نسبة البطالة
تقارير منظمة العمل الدولية	+35%	البطالة بين الشباب
نقص فرص العمل في القطاع الزراعي	28–32%	البطالة في المناطق الريفية

رابعا: البطالة في العراق في 2006–2007 (سنوات ما بعد الغزو)

المصدر	القيمة التقديرية	المؤشر
تقارير البنك الدولي	27–30%	نسبة البطالة
تقديرات منظمة العمل الدولية	45–50%	البطالة بين الشباب

المصدر	القيمة التقديرية	المؤشر
استمرار تدهور القطاع الزراعي	+35%	البطالة في المناطق الريفية

خامسا: البطالة في العراق في 2008–2009

المصدر	القيمة التقديرية	المؤشر
البنك الدولي، التقارير الحكومية	18–22%	نسبة البطالة
تقارير الأمم المتحدة	+40%	البطالة بين الشباب
ارتفاع الفقر في المناطق النائية	+30%	البطالة في المناطق الريفية

سادسا: البطالة في العراق في 2010–2012 (بعد التحسن النسبي)

المصدر	القيمة التقديرية	المؤشر
تقارير البنك الدولي والحكومة العراقية	15–18%	نسبة البطالة
تقديرات منظمة العمل الدولية	30–35%	البطالة بين الشباب
تحسن جزئي بسبب بعض المشاريع التنموية	20–25%	البطالة في المناطق الريفية

ث. البطاقة التموينية: في ظل تزايد مستويات البطالة والفقر وتراجع أداء الاقتصاد العراقي، والتدمير الذي حصل في جزء كبير من القطاع الصناعي خصوصاً، ناهيك عن تجذر ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي بدءاً من عقد التسعينات، بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، وتراجع الدعم الحكومي المقدم بعد عام 2003، والمتمثل على الأقل بضبط توزيع البطاقة التموينية، فأن أولى أولويات ما يسمى بتفاهمات واشنطن، هو إلغاء الدعم المقدم للسكان وهو ما يتعارض تماماً مع الحاجة الإنسانية للسكان وانعكاس ذلك على مستوى الأمن والاستقرار وخفض مستويات العنف (العموري وعبد صالح، 2011، ص 101).

لذلك يرى الباحث إن البيئة الاقتصادية العراقية في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني، لا تعد بيئة مناسبة يمكن عن طريقها التعامل مع آليات التحول نحو اقتصاد السوق، إذ إن هنالك علاقة طردية وموجبة بين عامل الاستقرار الأمني والسياسي وعملية التنمية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، أن القاعدة الاقتصادية للبلد شبه معدومة باستثناء القطاع النفطي، الذي لا يعد قاعدة إنتاجية تنموية لإضافة تراكم رأسمالي، بل جسراً للتنمية.

المبحث الثاني: تأثير المتغير السياسي على الواقع الاقتصادي في تركيا

لم يأتِ الحضور التركي المكثف والفعال في منطقة الشرق الأوسط منذ عام (2002) من فراغ، وإنما جاء نتيجة المتغيرات السياسية في البيئة الداخلية التركية، فالتغيير الذي أزاح الطبقة السياسية التقليدية عن المشهد السياسي التركي في الانتخابات التشريعية، التي جرت في (3 تشرين الثاني2002)، والإتيان بحزب العدالة والتنمية إلى السلطة، للخروج بتركيا من أزماتها الداخلية، إذ بدأت تركيا إصلاحاتها الداخلية لإعادة إنتاج نفسها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تبلور من خلال تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي، بل وتغيير العديد من الأطر الإرشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد.

المطلب الأول: صعود حزب العدالة والتنمية

أولاً: الإصلاح السياسي والديمقراطي

لقد وفرت البنية السياسية للنظام التركي الحالي الذي تمثله حكومة حزب العدالة والتنمية عبر تجربتها الأولى (2002– 2007) إلى يومنا هذا، أسساً داخلية قوية لممارسة دور إقليمي مهم وفاعل في المنطقة، وهو ما يؤشر بوضوح إلى وجود توجهات جديدة لسياسة تركيا ذات مرجعية وطنية، والمعلن فكرياً وأيديولوجيا أن هذا الحزب يتبنى ما أطلق عليه بالديمقراطية المحافظة، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب، والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثانٍ، فهي تقبل وتتقبل وتتفاعل مع الجديد، ولا ترفض القديم وتحترم الآخر، وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، ويسعى حزب العدالة والتنمية إلى تفعيل دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة السياسية التركية، إذن هو حزب ديمقراطي ذو جذور إسلامية (عباس، 2011، ص 3).

ومع تأسيس حزب العداله والتنمية، وتسلمه مقاليد الحكم سنة 2002 ،برئاسة رجب طيب أردوغان، وقد أعلن منذ وصوله أنه متماشٍ مع الخط السياسي للحزب الديمقراطي في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، ومع حزب العدالة في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والوطن الأم في عقد الثمانينات، وأهتم حزب العدلة والتنمية بشريحتي الشباب والمرأة في المجتمع التركي، وخفض من دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي، كما أعطى للأقليات بعضاً من حقوقها، إذ تم منح الأكراد شيئاً من وسائل التعبير عن حقهم في استخدام لغتهم المحلية، ولكن الحقيقة إن تجربة حزب العدالة والتنمية منذ العام 14/آب2002، نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا أنموذج يجري الترويج له في المنطقة، وبيان

المفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي، وقد أصبح الجميع يتحدث الآن عن (الأنموذج التركي) الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم رئيسة هي: الديمقراطية والعلمانية والإسلام هذا في الإطار النظري والخطاب السياسي المبثوث إعلامياً (كركوكلي،2021،ص262 ؛ غزالي، 2007، ص 27).

إلا أن واقع الممارسة الديمقراطية في تركيا، لا تؤشر وجود ديمقراطية وممارسة حقيقية، ولا تتناسب مع حجم التهويل الذي التحف به، إذ لا زالت فئات شعبية واسعة محرومة من فرص التعبير عن نفسها أو حقها في التمثيل البرلماني، أو تسلم مناصب حكومية، وهنا نشير إلى الأكراد والطائفة العلوية، إذْ لم تحصل القضية العلوية على اهتمام سياسي وإعلامي، ولم تمثل بنداً في أجندة أي من الأحزاب أو التيارات السياسية التركية، ولا تبدو تركيا متهيئة للتوصل إلى حل للمسألة العلوية ولإجراء تغيير نوعي على سياستها (حبيب، 2006، ص 353).

أي أنها تحترم الإسلام كهوية للدولة ليس إلا، وترفض العلمانية الاستئصالية، وتحاول أن تدعو لعلمانية متسامحة كما في الغرب، وإذا ما كان تورغوت أوزال أسس الجمهورية الثانية، فأن رجب أروغان أراد أن يؤسس لجمهورية ثالثة، ويهدف مشروع الحزب في النظام السياسي إلى تخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية، عن طريق التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة، ولكنه يسعى للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات، من دون أحداث تصادم بين الاتجاهات ما دامت البنية الداخلية متهيئة لذلك، ورضي الفاعلون الأساسيون في هذا النظام هذا الانموذج (أوغلو، 2010، ص 253).

لقد استأنفت حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي، الذي كانت حكومة أجاويد السابقة قد بدأته، وقد شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني والتي كانت من أولويات حكومة أردوغان لتنفيذ مشروعها الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث (12) أيلول ودستوره، الذي وضع بإرادة العسكر وأبعاد دور الجيش عن الحياة السياسية (كركوكلي، 2008، ص 210).

لقد فرض النظام السياسي على نفسه الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، وشهدت مده تسلم حزب العدالة والتنمية شيئاً من الانفتاح الديمقراطي، تمثلت بإزالة بعضاً من العوائق بإزاء حرية وحقوق الأقليات وفتح المجال أمام مقاربات أخرى في سبيل حل الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية، ويعد احتضان ودفع الطبقة الوسطى في المجتمع التركي (بعضاً منهم) أعضاء في حزب العدلة والتنمية، وإذ حملت هذه الطبقة موضوعية التطور الاقتصادي الحادث في تركيا، وتبنى حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان مشروع الإصلاحات الدستورية، الذي طرح على الاستفتاء الشعبي منتصف أيلول عام (2010)، وقد أستطاع حزب العدالة والتنمية الحاكم إقرار هذه الإصلاحات التي جاءت في معظمها لتعزيز مكانة الحزب وفوزه للمرة الثالثة، على التوالي عام (2011)، وقد مثل الاستفتاء "إلتزام المواطنين الأتراك بالإصلاحات في ضوء تعزيز حقوقهم وحرياتهم"، إذ جاءت هذه الإصلاحات كخطوة أولى في الاتجاه الصحيح، لأنها عالجت عدداً من الأولويات المعلقة في جهود تركيا تجاه الامتثال بشكل كامل لمعيار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، إذ أكد أردوغان على أن الإصلاح يعزز المؤسسات الديمقراطية في تركيا، ويشكل نقطة قوة لأنقرة في ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي (مجيد، 2011، ص1).

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي

أصبح الإصلاح الاقتصادي واحداً من القضايا الرئيسة في سياسة تركيا الداخلية والخارجية، إذْ وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم، والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادّة، ولتجاوز تلك الأزمة غيّرت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الرئيسة التي أعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصْفته لعلاج الاقتصاد التركي، فتم على سبيل المثال- ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصّرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاصّ الذي أهتمّت به الحكومة وعملت على حلّ الكثير من مشكلاته، ولمكافحة البطالة في مجتمعٍ أغلبُ مواطنيه في سنّ الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفاً، ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي اتّجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، ولاسيما بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، وخفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى، فقد جرى الغاء عدد من الوزارات أو دمجها، وتم بيع الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصّصة للنوّاب، وشكّلت لجانًا برلمانية لتعقّب الفاسدين الذين سرقوا الأموال العامة والخاصة، وأصدرت قانوناً يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد ما تم نُهبه من هذه الأموال وتحويلها إلى خزينة الدولة، كما أهتمّت حكومة العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار، وفتْح المجال أمام إقامة المصانع والشركات التي تنتج للتصدير، وهو ما وفّر فرص عمل كثيرة ساهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حدٍّ كبير (باكير وأخرون، 2010، ص 136).

وانتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، من "نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجيّة" إلى "الدول المانحة"، دول النفط الشرق الأوسطية الأولى، وعلى المستوى الداخلي انعكس الإنجاز الاقتصادي على مجالات المجتمع كافّة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: مجال الاستثمار:

تحتل تركيا المركز رقم ١٣ بين الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على مستوى العالم في عام ٢٠١٢، وذلك وفقًا لمؤشر الثقة الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركة A.T. Kearney وكان معدّل الاستثمارات الأجنبية في تركيا (1) مليار دولار سنة (2002)، وارتفع هذا الرقم إلى (10) مليارات دولار في نهاية سنة (2005)، وكان معدّل الاستثمارات الأجنبية في تركيا (1) مليار دولار سنة (2002)، وارتفع هذا الرقم إلى (10) مليارات دولار في نهاية سنة (2005)، وأَنشأت الحكومة الحالية هيئة للاستثمارات في سنة (2006)، وارتفعت قيمة الاستثمارات إلى (22) مليار دولار في نهاية سنة (2007)، وبلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا (5000) شركة عام 2001، وصلت في نهاية ٢٠١١ حوالي ٣٠٠٠٠ شركة (عبد الفتاح، 2010، ص 134).

ثانياً: مجال الصحة:

كانت ميزانية وزارة الصحّة (3 مليارات و910) مليون ليرة في سنة (2002)، وارتفعت هذه الميزانية إلى (13 مليار و400) مليون ليرة في سنة (2010)، وجرى أدخال الإسعاف الفوري عن طريق طائرات مخصصة لهذا الشأن مهداه للدول الأوربية، كما بنَت تركيا (139) مستشفى و(617) مستوصفاً في المدة

(1996- 2002)؛ أمّا في المدة (2002 -2009) فبنتْ تركيا (251) مستشفى و (1028) مستوصفاً، وانتقلت تركيا في سنة (2010) إلى نظام "طبيب العائلة" في كلّ المدن، وبذلك أصبح بمقدور كلّ مواطن مراجعة طبيبه الخاصّ أو الاتّصال به هاتفياً للاستفسار في أيّ وقت يشاء، وزيادة عدد الأسرة المخصصة في المستشفيات على وفق مواصفات الأوربية (عبد العاطي، 2010، ص 49).

ثالثاً: مجال الغاز الطبيعي:

كان الغاز الطبيعي متوافر لغاية سنة 2003، في (9) مدن تركية فقط، وارتفع هذا العدد بين (2003-2009) إلى 66 مدينة (عبد العاطي، 2010، ص 49).

رابعاً: مجال الزراعة:

كانت صادرات المنتجات الزراعية في سنة (2002) (4) مليارات دولار، ارتفعت صادرات المنتجات الزراعية في نهاية سنة (2009) إلى (11,2) مليار دولار، وارتفعت قيمة مساهمة الزراعة في الدخل القومي من (36) مليار ليرة عام 2002، إلى (78,4) مليار ليرة عام 2009، وبلغ الدعم الحكومي لقطاع الزراعة (1,868) مليار ليرة عام 2002، ليرتفع إلى (5,7) مليار عام 2010، فيما ذهبت الحكومة إلى تقديم القروض من دون فائدة لمشاريع القطاع الزراعي والحيواني (صحيفة جيل بريس، 2012).

خامسا: مجال الصناعة:

بنت الحكومة التركية (83) منطقة صناعية صغيرة خلال ثماني سنوات، فقد تأثرت تركيا بالأزمة الاقتصادية العالمية وارتداداتها في أوروبا والتي تعد أكبر المتعاملين التجاريين لها، مما دفع هذا إلى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي فيها عام 2012 إلى (3%)، والمشكلة التي تحد من اتساع النفوذ الاقتصادي التركي إقليميا تكمن في العقبات التي تواجهه عسكرياً وسياسياً، والتي تشكّل سداً يحول من دون توسعه، فتأثير الاقتصاد التركي في البلقان يحدّه الاحتكاك والنزاع مع اليونان، والتأثير أيضا في القوقاز يحد منه إلى درجة ما الاحتكاك والنزاع مع أرمينيا، والوضع المتأزم مع العراق والمتوتر بين الحين والآخر مع سوريا يحول من دون النفاذ جنوباً، أمَّا شرقاً فإيران تسعى إلى منع امتداد نفوذ انقرة، لأنه سيكون بديلاً لنفوذها في حال حصول ذلك، وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على المجتمع العلوي في تركيا أستمر العلويون في حذرهم من السلطة، واستمروا بعيدين عن الوظائف العليا وعاطلين عن العمل، خاصة أن معظمهم كان يقطن بعيداً عن الغرب التركي والمدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة (عبد العاطي، 2010، ص 52).

ويعد الجانب الاقتصادي أحد أهم محددات الاستقرار السياسي الداخلي في تركيا، ويستند حزب العدالة والتنمية إلى كتلة انتخابية تؤيد مساره الاقتصادي، وليس الأيديولوجي بالضرورة، وهناك ثقة أكبر في الدعم الانتخابي والسياسي لهؤلاء الطامحين بالتغيير والإصلاح الاقتصادي، هو رهان لدى الحزب، الذي يدرك الفشل، أو التردد في مواجهة الأزمات الاقتصادية، قد يؤثر سلباً في طبيعة تأييد الناخبين له، ويحرص حزب العدالة والتنمية على تقديم مؤشرات حول نجاحه الاقتصادي في خطابه السياسي والإعلامي (مصالحة والحضرمي، 2010، ص 47).

ثالثاً: الصعود الاقتصادي التركي والحاجة إلى الأسواق

نستطيع وصف الاقتصاد التركي بأنه اقتصاد يعتمد على القطاعات والفعاليات الزراعية بشكل رئيسي، لأن المحاصيل الزراعية الداخلية في الاقتصاد تكون أكثر من نصفه، وفي الوقت نفسه يشتغل في القطاع الزراعي (58,6%) تقريباً من مجموع الأيادي العاملة التركية، لذلك فأنه اقتصاد زراعي في طبيعته واتجاهه على الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها الحكومات المتعاقبة، لتطوير الاقتصاد الوجهة الصناعية والخدمية فضلاً عن الزراعة، فتركيا التي يقدر عدد سكانها بنحو (73) مليون نسمة تعرضت إلى أزمات اقتصادية كثيرة، إذ أسهم هذا الوضع إلى وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى دفة الحكم في تركيا، إذ عبرت الأزمات السياسية والاقتصادية عن عمق الحاجة إلى تغيرات بنيوية لاحتواء هذه الأزمات بصورة جذرية (المعايطة، 2009، ص56).

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى دفة الحكم في تركيا، أحدثت هذه الحكومة تغيرات هائلة على كافة الأصعدة والميادين التنموية الاقتصادية، إذ عملت هذه الحكومة على (التميمي، 2007، ص 47)

- إجراء عدد من الإصلاحات الاقتصادية المهمة في البلاد.
- تثبيت دعائم الاقتصاد التركي، لاسيما في المجال الصناعي.
- تقوية الإنتاج والصادرات، وجذب رؤوس الأموال الخارجية والخصخصة.
- تقليل مستوى التفاوت الطبقي في المجتمع التركي، ورفع مستوى الدخل الفردي.
- الحفاظ على التضامن الاجتماعي، والعمل على بناء علاقات اقتصادية متينه مع الدول.

إن نجاح السياسة الاقتصادية التي طبقتها حكومة العدالة والتنمية منذ مجيئها إلى السلطة، هو مفتاح فهم الكثير من التطورات التي شهدتها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأن السياسات الاقتصادية التي

تبناها حزب العدالة والتنمية منذ نجاحه في انتخابات العام (2002)، والتي تقوم على مبادئ أساسية عدة، هي (صقر، 2007، ص 17)

- رفع القدرات التنافسية للاقتصاد التركي في جميع القطاعات، مع إعطاء الاولوية للقطاع الصناعي عبر ضخ القروض الداخلية، واعتماد ميزانيات للتدريب والتأهيل.
- استثمار العلاقات الدولية لتركيا مع العالم الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي، لاسيما الجوار بعد القضاء على التوترات الناجمة عن السياسة الخارجية السابقة.
- إصلاح السياسة النقدية التي شهدت قبل وصول حزب العدالة والتنمية انهيارات متوالية في قيمة الليرة، وتدهور أداء البنوك والجهاز المصرفي، فعملت حكومة العدالة والتنمية على تثبيت قيمة العملة في البداية، ثم السيطرة بعد ذلك على عملية التدفقات النقدية داخل الاقتصاد التركي وإصلاح أداء المصارف.
- توظيف التوجيه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي لخدمة الأوضاع الداخلية للاقتصاد التركي، الأمر الذي وظفته حكومة العدالة والتنمية بكفاءة ملحوظة في إصلاح الاختلالات الهيكلية التي كان يعانيها الاقتصاد التركي.
- اهتمت حكومة العدالة والتنمية في برنامجها الاقتصادي بتبسيط الأنظمة الضريبية وخفض أنواع الضرائب وتخفيض معدلاتها.

وكما تهتم تركيا بصنع سياسات خارجية توافقية أو تحالفية، مع الدول الأخرى، بحيث إن التسويات أو التحالفات السياسية تتم ويكون من تداعياتها زيادة التفاعلات الاقتصادية، فتركيا تتحالف سياسياً أو استراتيجياً مع الولايات المتحدة، وتنال نتيجة ذلك ريعاً اقتصادياً على شكل استثمارات اقتصادية ودعم المؤسسات المالية

الدولية، وهي في الوقت نفسه تحقق توافقات سياسية مع إيران مثلاً، وتنال نتيجة ذلك ريعاً اقتصادياً يتمثل بالحصول على الطاقة بأسعار مخفَضة.

أبرز مؤشرات الاقتصاد التركي

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا:

ويمكن أن نشير إلى أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي في تركيا، وهي (البيومي، 2006، ص3):

- معاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر المحلي.
- جميع القطاعات المسموحة للمستثمر المحلي متاحة للمستثمر الأجنبي.
- عدم تحديد أي نسبة للمشاركة الأجنبية، ووجود جهة واحدة تتولى جميع إجراءات الاستثمار.

وترجع زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام (2002) في جزء كبير منها إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص، الذي أهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته وكان من أبرز نتائج هذه السياسة في أثناء المدة من (2002– 2008) (الدباغ، 2009، ص 180):

- ارتفاع حجم الاستثمار بنحو أربعة أضعاف ونصف.
- ارتفاع حجم الإنتاج المحلي الإجمالي بضعفين.
- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في المدة المذكورة بنسبة (300%)، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة (100%).
- **ثانياً: التضخم:** وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى مقاليد الحكم في تركيا استطاعت هذه الحكومة من أحداث ثورة اقتصادية عامة في تركيا، فعلى صعيد التضخم تمكنت هذه الحكومة من تخفيض معدلاته

بصورة تدريجية وصولاً إلى عام (2008)، الذي شهد تحقيق أقل نسبة في تأريخ تركيا الحديث، إذ حققت تركيا نسبة تضخم بمعدل (8,7%) (الدباغ، 2009، ص 183).

ثالثاً: الديون: مع وصول حزب العدالة والتنمية قد شهدت تركيا انخفاض في ديونها الخارجية، إذ كانت في عام (2007) (69,12) مليار دولار، وبنسبة (42,1) من الناتج القومي الإجمالي بعد أن كانت في عام (2000) (114,324)، وانخفضت أكثر في العام (2008 و2009) (الدباغ، 2009، ص 186).

رابعاً: البطالة: تعدّ البطالة من أخطر المشكلات المتفاقمة في تركيا، ومن المثالب التي تؤخذ على الاقتصاد التركي، والتي لا تزال مستمرة إلى الوقت الحاضر، وتعد السبب الرئيس لتعليق الاتحاد الأوربي لحرية تنقل العمال الأتراك، على الرغم من توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي مع العلم أن العديد من دول الاتحاد الأوربي تعاني ارتفاع معدلات البطالة فيها، إذ تفوق أحياناً المعدلات الموجودة في تركيا وتعدّ البطالة في تركيا بطالة هيكلية مرتبطة بقصور هيكل الاقتصاد، فضلاً عن الجانب الاجتماعي والنمط السلوكي بما في ذلك اختلال مخرجات جهاز التعليم وقصور واختلال البناء التنظيمي والإداري، ويشكل ذلك هيكلاً لا ينسجم مع متطلبات التشغيل الكامل الكفوء للأيدي العاملة (الطويل، العزاوي، 2003، ص 27)، وتمتاز تركيا بزيادة مستمرة في عدد السكان (الدباغ، 2009، ص 186).

مما تقدم يمكن القول: إن حزب العدالة والتنمية قد نجح في تجاوز الأزمات الاقتصادية الحادة، التي عصفت بتركيا عن طريق أتباع سياسات اقتصادية نموذجية أسعفت بذلك الاقتصاد التركي، الذي يتخبط بأزمات وخيمة، ونرى ذلك بوضوح بانخفاض نسب التضخم وارتفاع نسب الاستثمار وتراجع نسبة الديون، إلا أن ذلك كان جراء الأزمة المالية العالمية التي كان لها الأثر في كافة اقتصاديات العالم وليس تركيا فقط، وأن الاقتصاد التركي بات يشكل الاقتصاد الإقليمي الأكثر ديناميكية وقيادة.

المبحث الثالث: المصالح الاقتصادية العراقية والحاجة إلى الإمكانات التركية

نظراً للتعقيدات المتعددة والأبعاد المختلفة التي أثرت في قضية إعادة أعمار العراق، منها المشاكل والمحددات الأمنية والسياسية والمشاكل والمحددات الاقتصادية، بكل مساوئها من ارتفاع معدلات التضخم وتدني معدلات الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع البطالة ومسألة الديون الخارجية على العراق، وانهيار قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي والمشاكل والمحددات والإدارية والمالية والمشاكل والمحددات الاجتماعية، وما نجم من معاناة للشعب العراقي، نتيجة الحروب وتدمير البنى التحتية للعراق (الكردي، 2019، ص 71).

فتنامت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق خاصة إقليم كردستان، فقد أستثمر القطاع الخاص التركي أموالاً ضخمة في كردستان العراق، فوصلت قيمة الصادرات التركية إلى كردستان العراق ما يقارب خمسة مليارات دولار عام (2007)، ثم استمرت بالتزايد لتقترب حجم الاستثمارات التركية في كردستان ما يقارب (16) مليار دولار، وقد سبق ونفذت الشركات الإنشائية التركية عشرات المشروعات الحديثة المهمة، بما في ذلك إنشاء القصر الرئاسي بكردستان في أربيل، وشبكات تلفزيونية، ومطارات دولية، وجامعات، وجسور، وطرق رئيسة، وبنى تحتية، وفي ظل الروابط المتنامية تقوم خطوط الطيران التركي بتسيير رحلات منتظمة إلى المدن الكردية في العراق (فولر، 2009، ص 146).

وقعت تركيا اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع العراق بتاريخ (23 آذار 2009)، في أثناء زيارة الرئيس التركي عبد الله غول لبغداد، وقد سبق التوقيع على الاتفاقية إجراء مباحثات مكثفة بين الجانبين العراقي والتركي في بغداد وأنقرة، وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين

البلدين في(10تموز2008)، الذي يسعى إلى التعاون السياسي والأمني والاقتصادي ويعمل على تقوية العلاقات الثنائية (عبيد، 2010، ص 27).

وينطوي الاهتمام التركي في العراق على أمرين **الأول** فتح مكاتب تجارية يصل عددها إلى المئات، يوجد فيها موظفون أتراك، أما **الثاني** عن طريق تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية على مقدرات العراق، فبعض المصادر تشير إلى أن أكثر من (90%) من المشاريع التي توكل إلى الاستثمار الأجنبي تعطي إلى شركات تركية، ولقد أفضت لقاءات الرئيس غول مع القيادات العراقية المختلفة إلى تدشين رؤى جديدة لعهد جديد من العلاقات العراقية التركية، فكانت النتائج بتوقيع مذكرة تفاهم اقتصادية استراتيجية تقضي بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خمسة مليارات إلى عشرين مليار دولار حتى عام (2014)، والاتفاق على تسهيل تصدير النفط العراقي عبر الأراضي التركية إلى جميع أنحاء العالم (الدليمي، 2021، ص 288).

وسعت تركيا لاحتواء كافة أطراف اللعبة داخل العراق، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية فتعاملت مع الحكومة المحلية في شمال العراق، فعقدت شركة شمران النفطية اتفاقية مشاركة في الإنتاج مع الحكومة المحلية في كردستان العراق، وذلك لاستثمار القطعة رقم (10) من حقل بلخانة، على الرغم من اعتراض الحكومة المركزية في بغداد، والتي عدتها غير قانونية وأعلنت بأنها لن تتعامل مع أية شركة تعقد اتفاقية مع الحكومة المحلية في كردستان العراق (الراوي، 2010، ص 66).

وتزايد الاستثمار التركي في دول المنطقة، فبعد احتلال العراق من القوات الأمريكية عام (2003)، والذي كان اقتصاده شبه مدمر، بسبب الحصار الاقتصادي والحروب والاحتلال وعمليات النهب والتدمير، جعلت هذا الاقتصاد مليء بفرص الاستثمار، ولاسيما وأنَّه (أيّ العراق) يمتلك موارد بشرية ومادية طبيعية وحتى مالية كامنة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنَّ الاقتصاد التركي قد قطع شوطاً مهماً في التطور

الاقتصادي والفني التكنولوجي، وكذلك أتساع قدرات وحجم هذا الاقتصاد الكمية والنوعية، مما جعله قادراً على المساهمة في تلبية حاجات ماسة في قطاعات مهمة من الاقتصاد العراقي، كما أنَّ للاقتصاد التركي والشركات الصناعية والتجارية التركية من العلاقات مع الشركات والدول الأوربية، ما يرشحها لأنَّ تكون وسيطاً مهماً وشريكاً فاعلاً في الحلقات التي تعجز عنها الشركات الوطنية التركية، هذه الظروف كلها دفعت تركيا إلى الاستثمار في العراق، ففي إقليم كردستان وحده نجد ما يقارب (560) شركة تركية، و(15) ألف عامل تركي، في حين بلغت أرباح المستثمرين الأتراك حوالي (4,5) مليار دولار منذ عام (2003) ولغاية تشرين الأول من عام (2010) (عطوان، 2018، ص 164).

فإنَّ مصادر الطاقة في إقليم كردستان العراق يجعل منه شريك اقتصادي واستراتيجي مهم لتركيا في المنطقة، ولكنه يجعل من أنقرة تتدخل في تعقيدات السياسة العراقية الداخلية، وأن احتياطيات كردستان العراق من النفط والغاز، تعد متواضعة مقارنة ببقية العراق الاتحادي، فالاحتياطيات النفطية للعراق الاتحادي تقدر ما يقارب (150) مليار برميل، وهو خامس أكبر احتياطي على مستوى العالم، ومن حقول كردستان هو حقل الشيخان النفطي ذا الاحتياطات المقدرة بحوالي (3,3) مليار برميل، ويعد أكثر الحقول تطوراً هو حقل طاوق (Tawke)، وحقل طق طق (647 مليون برميل)، والذي تقوم شركة جينيل التركية بالاستثمار فيه، أما حقل خورمور، فيمد محطات الطاقة المحلية بالغاز الطبيعي، كما أَن المنطقة الكردية تعد قيمة للشركات التركية وتحضي (70%) من حجم التجارة التركية العراقية والبالغة (7,5) مليار دولار عام (2010)، وبهذا فأن حصة كردستان العراق ما يقارب (5) مليار دولار سنوياً، ويشير القنصل التركي في أربيل إلى أن حجم تجارة تركيا مع كردستان تزيد عن حجم تجارتها مع ثلاثة دول عربية هي سوريا ولبنان والأردن مجتمعين (ميلر، 2013، ص 2).

وكانت شركة جينيل التركية للطاقة كانت تعد واحدة من أوائل الشركات القائدة في تطوير النفط الكردي، كما أن شركات الهندسة التركية هم الفاعلين البارزين في تطوير قطاع الطاقة، وكانت مؤسسة تسويق النفط العراقية المملوكة للدولة، قد أرسلت رسائل تحذر العملاء من شراء أيّ نفط لم تقم المؤسسة بتسويقه، كما أعلنت وزارة النفط عن عزمها مقاضاة الشركات المنتجة، وهي تحديداً شركة جينيل إنرجي الإنجليزية–التركية، وعبر شركة تركية وسيطة أشترت شركة سيلكت إنرجي الألمانية أول شحنتين من نفط طق طق في نيسان الماضي، وتعاقدت على شراء شحنة ثالثة أكبر تقدر بـ(80) ألف طن، وأفتتح معرض النجف الأشرف معرض الأنشاء والأعمار الذي أقامته شركة ماكو العراقية وشركة آدم التركية، وبالتعاون مع الشركة العامة للمعرض وفي مبنى الأسواق المركزية وللمدة من (12–21 نيسان2009)، دعماً لتطوير الإنشاء والأعمار، ويُعدُّ هذا المعرض التخصصي أنموذجاً يحتذى به للعلاقات بين الدول، ويأتي انسجاماً مع سياسة وتوجهات الحكومة التركية لزيادة مساحة سيطرت شركاتها في العراق، ومن الجدير بالذكر أن ما يقارب من مائة شركة تركية شاركت في المعرض في تخصصات ضمت المواد الإنشائية والطاقة والكهرباء والمكائن وبرامج الكهرباء والميكانيك والملابس وقطاعات أخرى، كان الهدف منها تسويقها إلى العراق عبر التجار العراقيين، وعقد صفقات تجارية عدة مع المستوردين العراقيين ورجال الأعمال (عبد الفتاح، 2010، ص78).

فضلاً عن أن الأسواق العراقية بحاجة إلى السلع التركية، التي هي سلع جيدة تبعاً لجودتها وملاحقتها لرغبات المستهلك، والعراق اليوم يمثل مصدر جذب للسلع والاستثمارات والبضائع التركية التي تبحث اليوم عن أسواق تصريف لها، ويتركز نشاط الشركات التركية في قطاع النفط والغاز، والتشييد والبناء، وقطاع السياحة، فضلاً عن قطاع التجارة المتركز في تصدير المنتجات التركية المختلفة إلى كردستان العراق، عبر معبر إبراهيم الخليل الذي يربط بين تركيا وكردستان العراق، وهناك (25) شركة دولية للتنقيب عن النفط في كردستان،

وهناك العديد من الشركات التركية العاملة في مجال التنقيب عن النفط في كردستان العراق، سواء بشكل منفرد أو بشراكات دولية، مثل شركة "توبكو" وهى شركة كندية تركية مشتركة تعمل بالتنسيق مع مؤسسة المشاريع الخاصة التابعة لحكومة إقليم كردستان، والتي قامت بحفر ثلاثة آبار للنفط، يتوقع أن تنتج بمجموعها (75) ألف برميل في اليوم، وفضلاً عن حفر ثلاثة آبار أخرى في الحقل ذاته (ظاهر، 2020، ص 559)، ويوضح الجدول التالي الشركات العاملة في العراق

ملاحظات	موقع النشاط	مجال العمل	الجنسيّة	الشركة	القطاع
دخلت العراق بعد جولات التراخيص النفطية في 2009.	جنوب العراق	استخراج النفط	بريطانية	شركة **BP**	**النفط والطاقة**
مسؤولة عن تطوير مشاريع الغاز.	البصرة	الغاز الطبيعي والنفط	هولندية	شركة **Shell**	
من أوائل الشركات الأجنبية التي عملت في كردستان.	كردستان العراق	التنقيب عن النفط	نرويجية	شركة **DNO**	
أثارت توقيعها عقودًا مع كردستان نزاعًا مع الحكومة المركزية.	كردستان وبعض حقول الجنوب	استخراج النفط	أمريكية	شركة **ExxonMobil**	
مسؤولة عن تطوير عدة حقول نفطية كبيرة في الإقليم.	كردستان العراق	التنقيب عن النفط	تركية-بريطانية	شركة **Genel Energy**	
شاركت في بناء الطرق والمطارات.	كردستان وجنوب العراق	مشاريع البنية التحتية	تركية	**Tekfen Construction**	**البناء والتشييد**
مسؤولة عن مشاريع إعادة الإعمار بعد 2003.	عموم العراق	البنية التحتية	أمريكية	**Bechtel**	
نفذت مشاريع تجارية وسكنية.	كردستان العراق	بناء وتشييد	تركية	**Limak Holding**	
افتتحت أول متجر في كردستان عام 2011.	أربيل	تجارة التجزئة	فرنسية	**Carrefour**	**التجارة والتجزئة**

تتولى الشركات التركية نسبة تتراوح بين (90- 95%) من عمليات البناء والتشييد في الإقليم، وفقاً لأرقام تقرير منظمة (USAID) وكالة التنمية الدولية الأمريكية، حول تقديم الواقع الاقتصادي لإقليم كردستان لشهر ديسمبر لعام (2008)، ووفر هذا فرص عمل عديدة للعاملين الأتراك في قطاع البناء، والسيراميك، والمطاعم، وإنشاء المصاعد، ووصلت المبالغ المخصصة للشركات التركية العاملة في كردستان في مجال

التشييد والبناء من قبل الإقليم إلى نحو (2,8) مليار دولار في عام (2008)، كما أن هناك (51) عضواً تركياً في اتحاد مقاولي كردستان (عطوان، 2018، ص 169).

وكان الاستثمار التركي المباشر في الأسهم الأجنبية في العراق (84) مليون دولار في عام (2011)، وكان الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق في تركيا (الأسهم) (10) ملايين دولار في عام (2011)، وفي تقرير (2012) أبريل نشرته المفتش العام للحكومة الأميركية الخاص لإعادة إعمار العراق وجاءت تركيا في المركز الخامس في الترتيب من التوزيع الجغرافي من للنشاط التجاري الأجنبي في العراق في عام (2011)، وتسعى الشركات التركية للاستحواذ على استثمارات الطرق والجسور والمطارات بما فيها الطريق السريع الذي سيربط بغداد مع نظام الطريق السريع في تركيا (عيلان، 2011، ص2).

وعلى الرغم من خصوصية العلاقة التركية مع أقليم كردستان، إلا أن تركيا تظل تنظر إلى العراق، كسوق واعدة يسندها جانبين أن عملية إعادة أعمار العراق لم تبدأ بعد، كما أن الحجم السكاني الكبير، يشكلان سوق لا يمكن هدرها على مذبح التكتيك السياسي، فالأكراد الآن قوة مؤثرة في المحيط التركي، ومفاتيح الحركات الكردية على ما يبدو بيد (البارزاني)، الذي تريده تركيا عراب التسوية التركية- الكردية، وتسعى تركيا على الرغم من الفتور الذي ينتاب العلاقات السياسية وأزمة الثقة بين الحكومتين، إلى توسيع نفوذها الاقتصادي في العراق بكل الوسائل، بغية استفادة اقتصادها الناهض من ناحية وحرمان ايران وسوريا والأردن من تكوين ثقل اقتصادي في العراق.

وتبين تصاعد قيم المبادلات التجارية بين العراق وتركيا بعد عام 2003، إذا ارتفع حجم التبادل إلى (941) مليار دولار، وبواقع فائض متحقق لصالح تركيا بمقدار (717) مليون دولار، وظل يواصل هذا الفائض تصاعده نظراً للزيادة الحاصلة في حجم الصادرات التركية إلى العراق مقابل تراجع صادرات العراق النفطية

التي تتم عبر أنبوب النفط، نتيجة الاستهداف المباشر له والذي وصل إلى حد الأسبوع الواحد وبصورة منتظمة، والذي رأت فيه بعض الاوساط أنه أمراً يبدو مخططاً، وتجاوز حجم الفائض في الميزان التجاري التركي مع العراق حاجز (5) مليار بحلول عام 2010، وما بين الأعوام 2010- 2012، ارتفع إلى الضعف ليصل إلى أكثر من (10) مليارات دولار سنوياً، وهذا ما يجعل تركيا تخطط إلى إيصاله إلى الضعف بحلول عام 2020، أي بواقع (20) مليار دولار، طالما أن العراق ليس بمقدوره، إعادة ترتيب وضعه الاقتصادي، وتتركز صادرات تركيا إلى العراق على الملابس والسلع الغذائية ومواد البناء وبصورة أقل الأجهزة والمعدات (قدوري، 2012).

وتتأتي الاستثمارات التركية والتي بدأت بالتنوع في الكثير من المجالات، ولكنها تتركز في أعمال الإنشاءات والبنى التحتية ومشروعات النفط والبلاستك، واذا ما استطاع العراق ان يستفيد بشكل ممنهج من القدرات التركية وبخاصة في القطاعات السلعية، والتي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية، بغية التوجه الحقيقي نحو نمو مستدام ومستقر، ومن الممكن الدخول في المشروعات المشتركة بغية توطين التكنولوجيا والاستفادة من تشغيل الأيدي العاملة وحجب جزء من المدفوعات الخارجية، التي تحقق هدفي إحلال المنتجات الوطنية محل الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية في آن واحد (الجابري، 2021، ص 159).

ومما سبق يوضح الباحث من خلال الخط البياني تطور العلاقات الاقتصادية التركية منذ عام 2002 حتي 2012

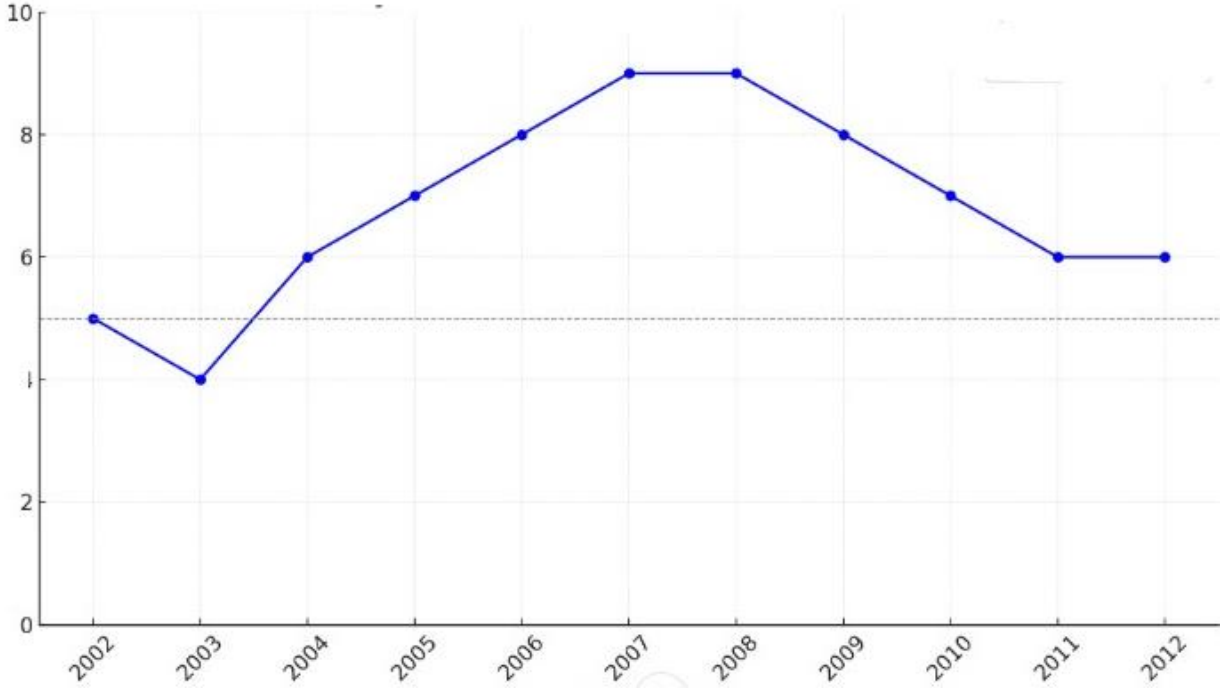

الخاتمة:

إن العراق يحتل أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية اليونان أو أرمينيا وقبرص في التفكير الاستراتيجي التركي، نظراً إلى أن العراق ينطوي على قضايا تشكل بمجملها مرتكزات استراتيجية، تسهم في صياغة وتوجيه السلوك التركي في تعامله مع العراق، ومنها الفرص الاقتصادية المتاحة في ظل أزمات الاقتصاد التركي ومكامن الضعف النفطي لديها، ففي ظل بروز المتغير الاقتصادي في صياغة القوة في العلاقات الدولية، إلى الجانب العسكري، أصبحت قوة الدولة تقاس بناءً على ما تمتلكه من مكانة سوقية، إلى جانب الريادة التكنولوجية.

أولا: النتائج:

1. تعد إقامة علاقات سياسية واقتصادية متطورة بين العراق وتركيا، قضية شبه حتمية على الرغم مما ينتابها من مشكلات، وهذا استحقاق الجغرافيا والإرث والترابط الثقافي – الديني والمصالح المتبادلة.
2. التغيير الذي حدث في النظام السياسي والضعف الذي لحق بالعراق اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وفر مساحة كبيرة لتركيا ولغيرها من الدول إمكانية نسج علاقاتها من دون كوابح كبيرة، بل لا نغالي إذا قلنا من دون أي اعتبار للحكومة المركزية، طالما هي منقسمة على نفسها.
3. إنَّ حال الاقتصاد العراقي المدمر والمستباح تحت أي عنوان لا تمثل حقيقة دائمة أو هي جبرية مفترضة، فهذا الاقتصاد قادر على أن يعود ليغذِ السير إلى الأمام، لو توافرت له إدارة عقلانية، أمينة وصادقة.

4. الإدارة الاقتصادية الجيدة والتوجهات الواضحة والدعم الخارجي، قد ساهم بشكل فاعل في تطور وانطلاق الاقتصاد التركي ليصبح الاقتصاد (16) على العالم، وهو يعد إنجازا نوعياً كبيراً وفي وقت ليس بطويل. مع الأخذ بالحسبان أن تركيا حققت ذلك من دون انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وعلى الرغم من أن الاقتصاد التركي قد مَرَ بأكثر من مرحلة تعثر وانكماش وازدهار وتقدم، إلا أن اتجاهاته متصاعدة على مدى ما يقارب من عقد، مما يؤشر الإمكانية الذاتية لاستمرار النمو.

5. احتياج كردستان العراق إلى تركيا، ولاسيما خبراتها الفنية والإدارية والتجارية وفي مجال البناء والنفط والغاز، فضلاً عن منتجاتها ذات الجودة المرتفعة وقربها الجغرافي، والحاجة المتبادلة فيما بينهما، فتركيا بحاجة الى تأمين مصادر مضمونة للطاقة، في ظل تصاعد أداء الاقتصاد التركي وحاجته الى المزيد من النفط والغاز، وبين حاجة كردستان إلى منفذ لنفطها المستخرج من أراضيها، يجعل من هذه العلاقة ذا أبعاد استراتيجية، تتجاوز فيه اشتراطات الحكومة المركزية في بغداد.

6. في الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى مد أذرعها السياسية والاقتصادية في المنطقة مستفيدة من صعود الإسلام السياسي، فأنها لن تكون بعيدة عن التناغم مع الرؤى الأميركية، بل وعدم التقاطع مع المصالح الإسرائيلية.

7. تمثلت مواقف تركيا تجاه العراق، بالتدخل السافر في شؤونه الداخلية، ومحاولة تأدية دوراً فاعلاً فيه، فقد تعاملت تركيا بناءً على متطلبات الأمن القومي التركي مع التطورات الجارية في كردستان العراق، على أنها تهديد استراتيجي مباشر، خاصة وأن نسبة الأكراد في تركيا، أعلى من نسبتهم في العراق، وفي حال قيام دولة كردية، فان ذلك سيؤثر مباشرة في تركيا.

ثانيا: التوصيات

1. العمل على اقناع تركيا لنبذ سياسة استخدام المياه بمثابة ورقة ضغط ضد العراق وسورية، لفرض ما يسمى بمعادلة النفط مقابل المياه، واستثمار اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لحل مشكلة المياه.
2. الاستعداد لفرض التعريفة الجمركية تجاه السلع التركية، في حال استمرت تركيا في تجاوز سيادة العراق، والتدخل في شؤونه، والتوجيه من الحكومة المركزية بعدم اسناد أي عقود للشركات التركية.
3. إعادة النظر بسياسة العراق الخارجية سواء في رؤيتها أم برجالها، واختيار شخصيات معروفة بقدراتها الوطنية والمهنية في ادارة ذلك، لكون العراق محتاجاً لدبلوماسية قوية تساند الجهود في المحافظة على حقوق العراق.
4. استخدام اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة مع الولايات المتحدة في لجم التوجهات التركية في كردستان.

قائمة المراجع:

أمين، سرمد عبد الستار(2011): مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (199).

أوغلو، أحمد داود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت، 2010، ص 253.

باكير، علي حسين وآخرون (2010): تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

البيومي، إبراهيم (2006): الارقام الذهبية الخمس للاقتصاد التركي، ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

التميمي، لقمان عمر محمود (2007): أي مستقبل لتركيا وسياستها الخارجية بعد انتخاب غول رئيساً للجمهورية فيها، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن.

الجابري، لطيف كامل كليوي (2021): تحليل جيوسياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام 2003، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد 28، العدد 3، جامعة تكريت.

الجناحي، رائد جواد كاظم (2021): البطالة في العراق الأسباب والآثار والمعالجات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 29، جامعة الكوفة.

الحافظ، مهدي(2005): تحديات وهموم: الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة حماية المستهلك، العدد 12.

حبيب، كمال السعيد (2006): الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة لحالة حزب الرفاه (1983– 1997) رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الخيكاني، نزار كاظم صباح (2023): تحليل تطور العلاقة بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة من 2004 حتى 2019، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 9، العدد 3، جامعة الكوفة.

الدباغ، مثنى عبد الرزاق (2009): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في تركيا، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 4.

الدليمي، أحمد عباس عبد الله (2021): العلاقات التجارية العراقية التركية بعد عام 2003 الواقع والطموح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 11، العدد 2، جامعة كركوك.

الدوسكي، ريجوان جعفر عبد الرحمن (2022): أثر صدمات النفط سعر الصرف ومعدل التضخم في الدين العام في العراق للمدة 1990– 2020، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 135، الجامعة المستنصرية.

الراوي، علي عبد محمد سعيد (2010): تركيا بين تجاذبات المصالح الاستراتيجية (المجال الحيوي الجنوبي وموقع العراق فيه)، بحث غير منشور، بغداد.

سلطان، رحيم حسوني زيارة (2014): الطاقة الكهربائية في العراق، الواقع وأفاق المستقبل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 12، العدد 41، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

شهوان، نوفل قاسم (2009): مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

صحيفة جيل بريس (2012): حزب العدالة والتنمية التركي بعد عقد في الحكم: من النجاح إلى المراوحة.

صقر، كامل (2007): تركيا روعة التجربة الاقتصادية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن.

الطويل، رواء زكي؛ والعزاوي، وصال نجيب (2003): السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية، سلسلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 48.

ظاهر، إسراء خزعل (2020): العلاقات الاقتصادية العراقية التركية 2003 حتى 2011، دراسة تاريخية، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، مجلد1، العدد 6، جامعة البصرة.

عباس، نادية فاضل (2011): أبرز مضامين الاصلاحات الدستورية في تركيا ونتائجها، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، العدد (82).

عبد العاطي، محمد (2010): تركيا بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل، الدار العربية ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الفتاح، بشير (2010): أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، القاهرة.

عبيد، حامد (2010): العلاقات العراقية التركية الواقع وآفاق المستقبل (مع التركيز على الجانب الاقتصادي)، حلقة نقاشية بعنوان: الدور التركي في المنطقة العربية، الملف السياسي، العدد (79)، بغداد، قسم الدراسات الأفريقية بمركز الدراسات الدولية.

العزاوي، سعدي كريم وآخرون (2013): الاحتلال الأمريكي وأزمة بناء الدولة، بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الأمريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.

عطوان، خضر عباس (2007): مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد (133)، بغداد.

عطوان، عباس فاضل (2018): العلاقات العراقية التركية وتأثيرها على إقليم طوردستان 2003 حتى 2017، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 15، جامعة تكريت.

علاء الدين، إسراء؛ وطه، رشا وليد (2010): الموازنة العامة للعام 2010 وأثرها في تعزيز قطاع الاستثمار في العراق، مركز الدراسات القانونية والسياسية- جامعة النهرين.

البوتاني، طلعت محمد ؛ والدلوي،ازادهدايت(2023):تحليل جغرافي سياسي لقوة العراق وتأثير دول الجوار على اوضاعه، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الانسانية ملحق المجلد:18، عدد خاص

عيلان، أزهار محمد (2011): هل سيكون التقارب التركي- العراقي البداية لدور هام لتركيا في الشرق الاوسط، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 197.

غزالي، عبد الحليم (2007): الإسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية.

فولر، جراهام (2009): الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي.

قدوري، صباح (2012): مقالة ماهي الاستراتيجية التي تربط كردستان العراق بحكومة اوردوغان، جامعة ابن الرشد، هولندا.

القريشي، مدحت (2011): السياسة النقدية والتضخم والتنمية في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

كاظم، كامل علاوي (2011): البطالة في العراق (الواقع – الاثار) اليات التوليد وسبل المعالجة، جامعة الكوفة، كلية ادارة واقتصاد.

كاظم، كامل علاوي (2013): الاقتصاد العراقي والاحتلال الأمريكي التحول نحو المجهول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد.

الكردي، حسين عليوي (2019): المتغيرات الداخلية وأثرها في العلاقات العراقية التركية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 12، العدد 43، جامعة الكوفة.

كركوكلي، جمال (2008): أزمة الرئاسة التركية 2007، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 10، السنة الرابعة نيسان.

كركوكلي، جمال(2021): الحياة السياسية لأتراك المانيا، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الانسانية، المجلد:16، العدد2.

مجيد، أياد عبد الكريم (2011): الإصلاحات الدستورية في تركيا، الملف السياسي، العدد 82، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

مجيد، حسين شناوه (2012): سياسات الإصلاح الاقتصادي وآفاقها في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 8.

محسن، لمياء (2009): الحكومة العراقية منذ 2003، شؤون عراقية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، العدد2.

مصالحة، محمد؛ والحضرمي، عمر (2010): العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، عمان، منشورات الجامعة الأردنية– كلية الدراسات الدولية.

المعايطة، صالح لافي، تركيا بين الموقع الاستراتيجي والدور القادم، مجلة الأردن للشئون الدولية، المعهد الدبلوماسي الأردني، العدد 4–5، المجلد 2، الأردن، 2009.

المعموري، عبد علي كاظم؛ وعبد صالح، طالب (2011): مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

ميلر، روين (2013): مقالة عن رقعة شطرنج العراق النفطية: الطاقة والسياسة والقوة، العدد(1) المجلد (15)، مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام، مصر.

النجفي، سالم توفيق (2004): العراق إلى اين مستقبل التنمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (305).

النصراوي، عباس (2015): الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، الحروب، التدمير، الآفاق (1950–2010)، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت.

النعمة، علاء وجيه مهدي (2005): دور التقدم في تنمية القطاع الزراعي في العراق (محافظة نينوى أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

النعيمي، أحمد نوري (2004): العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 29، العراق.

وبهنان، ضاعز (2007): موقف الحكومة التركية من تطورات الأحداث في العراق، العراق ودول الجوار، المؤتمر العلمي الخامس، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق.

وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للأعوام 2010 -2014.